المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الحادية والعشرون/ العدد 79/ شهر كانون الاول/ سنة 2023
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/8/10
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.2

أثر درجة الانكشاف الاقتصادي كمؤشر للتبعية التجارية على معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي باستخدام أنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)

The Effect of the degree of economic exposure as an indicator of commercial dependence on the rate of economic growth in the Iraqi economy using the vector autoregressive model (VAR)

م. م. ميثم خضير جواد كاظم اليساري
Maitham Khudhair Jawad Kadhim Al-yasari
Meitham1989@gmail.com
كلية الإمام الكاظم (عليه السلام) للعلوم الإسلامية الجامعة

الكلمات الرئيسية: درجة الانكشاف الاقتصادي، معدل النمو الاقتصادي، الصادرات، الاستيراد، أنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)

Keywords: degree of economic exposure, economic growth rate, exports, imports, the vector autoregressive model (VAR)

المستخلص

يهدف البحث إلى قياس أثر درجة الانكشاف الاقتصادي على معدل النمو في الاقتصاد العراقي للمدة من (2000-2020) وذلك من خلال استخدام النماذج القياسية الحديثة المستندة على **أنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)** وقد أظهرت النتائج من خلال اختبار سكون السلسلة الزمنية بأن المتغير التابع المتمثل بمعدل النمو الاقتصادي قد سكن عند المستوى، وعليه فإنه متكامل من الدرجة الصفرية، بينما متغير درجة الانكشاف الاقتصادي قد سكن عند الفروق الأولى، لذا فهو متكامل من الدرجة الأولى وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين درجة الانكشاف الاقتصادي ومعدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي، فأكدت على صحة اختبار النموذج المستخدم وخلوه من مشكلة (عدم إثبات التجانس التباين) وكذلك الارتباط الذاتي للبواقي، إذ توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات أهمها: إن من أسباب تذبذب درجة الانكشاف الاقتصادي في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث تعزى إلى اعتماد العراق على استراتيجية الانفتاح السريع بعد عام 2003 مما سبب حالة من الفوضى بسبب سياسة الإغراق السلعي التي تختلف عن سياسية الانغلاق التي سادت في فترة التسعينات. ومن أهم توصيات البحث تبني سياسة تجارية من خلال ضبط حركة الاستيراد بما يخدم واقع الاقتصاد العراقي، وكذلك إعادة هيكلة الصادرات العراقية وتقليل الاعتماد على المورد النفطي ومنتجاته.

Abstract

The research aims to measure the impact of the degree of economic exposure on the rate of economic growth in the Iraqi economy for the period from (2000-2020) through the use of modern standard models based on the vector autoregressive (VAR) model. The results showed, through testing the

تاريخ قبول النشر/2023/8/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.2

stationarity of the time series, that the dependent variable i.e. the rate of economic growth has settled at the level, and therefore it is integrated from the zero degree, while the variable degree of economic exposure has settled at the first differences, so it is integrated from the first degree. The results indicated that there is an inverse relationship between the degree of economic exposure and the rate of economic growth in the Iraqi economy. It confirmed the validity of the test of the model used and that it is free from the problem (not proving homogeneity of variance) as well as the autocorrelation of the residuals, as the research reached a number of conclusions, the most important of which are: One of the reasons for the fluctuation of the degree of economic exposure in the Iraqi economy during the research period is due to Iraq's reliance on the strategy of openness. Rapid growth after 2003, which caused a state of chaos due to the policy of commodity dumping, which differs from the policy of closure that prevailed in the nineties. One of the most important recommendations of the research is adopting a trade policy by controlling the import movement to serve the reality of the Iraqi economy, as well as restructuring Iraqi exports and reducing dependence on the oil supplier and its products.

المقدمة

على الرغم من التبعية التي تعود جذورها إلى الحقبة التاريخية التي تم فيها إخضاع الشعوب للسيطرة الاستعمارية؛ الأمر الذي أتاح للدول الاستعمارية فرصة تنمية نفسها من خلال النهب المباشر لثروات هذه المستعمرات وتشكيل هياكلها الاقتصادية والاجتماعية بطريقة تجعلها تابعة بصورة دائميه للمراكز الاستعمارية (البلدان الاستعمارية)، وبأساليب تتجدد عبر الزمن، فهذه الأساليب قد شهدت تطوراً ملحوظًا من فجر الاستعمار حتى يومنا هذا، حيث تبدأ باستخدام القوة العسكرية من أجل فرض الحرية التجارية مرورًا باستخدام القروض والمساعدات المالية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية ووصولًا إلى الانفتاح والتحرر(الانكشاف الاقتصادي)، ولهذا يُعد مؤشر درجة الانكشاف أو التحرر من المواضيع المهمة في الأدبيات الاقتصادية، فالتحرر أو الانكشاف هو أحد مظاهر العولمة التي فرضها النظام الامبريالي على العالم تحت عنوان النظام الرأسمالي الجديد. بموجب هذا النظام (العولمة) حاولت الرأسمالية تغيير وجهتها من خلال تغيير أساليبها في استغلال الموارد الاقتصادية للدول الأقل تطورًا منها عن طريق خلق نموذج التحرر الاقتصادي المسمى بالانكشاف الاقتصادي المبني على علاقات غير متكافئة، وتقسيم العالم إلى دول متقدمة صناعيًا وأخرى متخلفة، فالأولى تقوم بفرض سيطرتها على الأخرى عن طريق الشركات متعددة الجنسية لسلب واستنزاف موارد الدول المتخلفة وإغراق أسواقها بالسلع والخدمات رخيصة الثمن نظرًا لتدني منشآتها الإنتاجية وعدم قدرتها

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/8/10
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.2

على المنافسة، وضعف الإمكانيات المادية والإدارية والمعلوماتية؛ لذا فإن الانكشاف سيكون له أثر سلبي على معدل النمو الاقتصادي، إذ يساهم في خفض إنتاج القطاعات الاقتصادية نتيجة المنافسة بين السلع والخدمات المستوردة و المنتجة محليًا، وكما يساهم أيضًا في إيقاف الصناعات المحلية بسبب استراد السلع و الخدمات الرخيصة، وهذه المعطيات تجعل من الدول الأقل تطورًا تابعة للدول المتقدمة، نظرًا لما تمتلكه من شركات عملاقة ذات تكنولوجيا متطورة ومتقدمة تمكنها من التأقلم مع الواقع الاقتصادي العالمي يجعلها تقطف ثمار هذا التحرر لصالحها.

ومن أجل معرفة مدى تأثير التبعية التجارية على واقع الاقتصاد العراقي عن طريق درجة الانكشاف الاقتصادي للحد من تلك الآثار السلبية الناجمة عنها، ومنها استنزاف الموارد الاقتصادية واستخدامها في تطوير القدرات الاقتصادية للبلد.

ثانيًا: الأهمية: تكمن أهمية البحث من خلال دراسته لدرجة الانكشاف الاقتصادي وعلاقته بمعدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي، كون هذه الدراسة تعطي تصورًا واضحًا عن مدى تردي الأداء الاقتصادي الوطني وتحديد أهم المشاكل التي يواجها والسعي إلى إيجاد حلول مناسبة لها.

ثالثًا: المشكلة: في ظل العولمة التي تدعو إلى تراكم الأرباح التي تتمثل بإزالة كل الحواجز وترك رأس المال يتنقل بحرية تامة، أصبحت الدول النامية والعراق منها أكثر ارتباطًا بالدول المتقدمة، إذ إن حجم الاستثمار الأجنبي يعمل على منافسة الاستثمار المحلي وجعله أقل قدرة على الاستمرار في العملية الإنتاجية، وتضمحل شيئًا فشيئًا فيتم استيراد كل ما يحتاجه المجتمع وما يحتاجه الاستثمار الأجنبي من الخارج، وبهذا تزداد التبعية الاقتصادية.

كما إن ضعف الطاقات الإنتاجية الوطنية يعد نتيجة لعدم توفر رؤى اقتصادية مستقلة يؤدي إلى ترسيم الخطط الاقتصادية الآنية والمستقبلية التي تزيد من رصانة الطاقة الإنتاجية. وعليه فإن التساؤل المهم هو هل للمؤشر أو درجة الانكشاف الاقتصادي أثر على معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي؟.

ثالثًا: الفرضية: يستند البحث على الفرضيات الآتية:

- إن درجة الانكشاف الاقتصادي ذات أثر ودلالات عكسية على معدل النمو الاقتصادي في العراق خلال فترة البحث.
- هناك علاقة توازنية طويلة الأجل (التكامل المشترك) بين المتغيرات خلال مدة البحث.

رابعًا: الهدف من البحث: يهدف البحث إلى ما يلي:

- بيان ماهية الانكشاف الاقتصادي.
- تحليل علاقة الانكشاف الاقتصادي ومعدل النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة الممتدة من 2000 ولغاية 2020.

خامسًا: حدود البحث: تتلخص حدود البحث في الآتي:

- الحدود الزمنية: تنحصر فترة الدراسة ما بين (2000- 2020).

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/8/10
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.2

- الحدود المكانية: تختص بالاقتصاد العراقي.

سادسًا: هيكلية البحث: اقتضت الأهداف المرسومة لآلية البحث تقسيمه على ثلاثة مباحث، ركز المبحث الأول على الإطار النظري لماهية التبعية التجارية ودرجة الانكشاف، فيما اختص المبحث الثاني بتحليل مؤشر الانكشاف الاقتصادي وأثره على معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (2000-2020)، في حين خصص المبحث الثالث لتحليل نتائج أثر درجة الانكشاف الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2000-**2020**).

المبحث الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للتبعية التجارية ودرجة الانكشاف الاقتصادي

المطلب الأول :الإطار النظري و المفاهيمي للتبعية التجارية

ترجع التبعية التجارية تاريخيًا إلى الاستعمار الذي ربط العديد من الدول النامية، ليس سياسيًا فقط؛ بل اقتصاديًا أيضًا في اقتصادياتها، إذ وجه النشاط الإنتاجي في المستعمرات، لكي تكون بمثابة مزارع لإنتاج المواد الأولية للصناعة في الدول الاستعمارية، كما تكون هذه الدول بمثابة سوق لتصريف منتجاتهم الصناعية المتزايدة، وذلك من أجل تغيير هيكلية الإنتاج في الدول النامية متخذه شكل التخصص الشديد في إنتاج عدد قليل من المواد الأولية، والاعتماد بشكل أساسي على الدول الاستعمارية الصناعية في استيراد المنتجات الصناعية، نظرا لصعوبة قيام الصناعة الوطنية بمنافسة المنتجات المستوردة خاصة في ظل حرية التجارة الخارجية، وقد تعمقت التبعية التجارية بالاعتماد على تصدير عدد قليل من منتجاتها الأولية إلى أسواق الدول الصناعية مقابل استيرادها ما تحتاجه من منتجاتها الصناعية، وعند استقلال الدول النامية سياسيًا حاولت التخلص والتحرر من سيطرة التبعية الاقتصادية من خلال تنفيذ البرامج التنموية الطموحة، على الرغم مما بذلته هذه الدول من جهود إنمائية في هذا السبيل، إلا إنها مازالت تعاني من العلاقات التبعية الاقتصادية، وذلك بفعل الشركات متعددة الجنسية، والمؤسسات المالية الدولية وغيرها(عجميه واخرون،2008 ،ص40).

فالتبعية المالية تعبر عن الوجه النقدي للتبعية التجارية، وتمثل نتيجة طبيعية لاختلال الهيكل الإنتاجي في اقتصاديات الدول المتخلفة، وقد اشتدت ظاهرة التبعية المالية في هذه الدول في السنوات الأخيرة، نتيجة ازدياد حاجة هذه الدول إلى الاستدانة من الدول المتقدمة لتمويل العجز المستمر والمتزايد في موازين مدفوعاتها الناتج عن بطء معدلات نمو صادراتها والارتفاع المستمر والمتزايد في معدلات نمو وارداتها، سواء من السلع الاستهلاكية لتغطية زيادة الطلب الناتجة عن زيادة السكان، فضلًا عن وارداتها من السلع الاستثمارية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية بها. وقد ترتب على ذلك زيادة مديونيات الدول المتخلفة، ومن ثم تزايد تبعيتها المالية للخارج (التطاوى و اخرون، 2022،ص20) فالتبعية تؤدي إلى تعطيل الإرادة الوطنية للدول التابعة وفقدانها السيطرة على شروط إعادة تكوينها الذاتي وتجددها؛ إذ يتم رسم سياساتها الاقتصادية والاجتماعية بالآتي(العيسوي، 2000،ص23):

1- لا تنطلق من حاجتها الفعلية، وإنما من احتياجات النمو الرأسمالي، بعبارة أخرى: إن متطلبات إعادة الإنتاج الموسع يكون في الدول الرأسمالية.

تاريخ قبول النشر/2023/8/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.2

2- لا يمكن تعبئة الطاقات الوطنية للموارد المحلية واستغلالها لزيادة حجم الإنتاج، بل تكون التعبئة من خلال الاعتماد على المعونات الخارجية، والتكنولوجيا الأجنبية.

3- ليس هدفها بناء القدرات الاقتصادية الذاتية التي تتضمن الانطلاق نحو تحقيق مفهوم التنمية الاقتصادية على أساس داخلي مستقل، بل المحافظة على دور متدني للدول التابعة في التقسيم الرأسمالي العالمي للعمل ولاستمرار التبعية للكيان الاقتصادي لهذه الدول، لذا فإن التبعية التجارية هي أحدى أشكال التبعية الاقتصادية التي عمقت مفهوم التخلف في الدول النامية، وكانت مفتاح لتبعيات أخرى كالتبعية المالية والغذائية وغيرها (الزبيدي، 2016،ص205).

المطلب الثاني: أسباب التبعية التجارية: يمكن توضيح أسباب التبعية بالآتي:

- إن بقاء نمط تقسيم العمل بين الدول الصناعية والدول النامية كما هو، هذا يعني إن نمط الذي فرض على مجموعة من الدول تختص بإنتاج وتصدير المواد الأولية وتستورد حاجاتها من السلع والمواد الاستهلاكية المصنعة وبذلك مكنت الدول المتقدمة صناعيًا من تأمين الحصول على كل ما تحتاجه من المواد الخام التي تنتجها الدول النامية، وعليه فإن البقاء على هذا النمط من تقسيم العمل الذي اعتمدته الدول الصناعية الرأسمالية جعلت الدول النامية خاضعه وتابعة لها تجاريًا وماليًا(جميل،2014،ص55).

- حركة رؤوس الأموال: أصبحت حركة رؤوس الأموال في مختلف الأسواق أحد أهم أسباب تعميق التبعية التجارية خصوصًا في البلدان النامية، بحيث سعت الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات جاهدة على توجيه رؤوس أموالها نحو قطاعات اقتصادية بشكل يساهم من زيادة حدوث الاختلال الهيكلي في الاقتصاديات هذه الدول وذلك من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة مما ادى ذلك إلى ظهور اقتصاد مزدوج بمعنى أنه هناك قطاعين أحدهما متطور ومتقدم نسبيًا من الناحية التكنولوجية تمثله الشركات الأجنبية وآخر متخلف تكنولوجيًا تمثله الشركات الوطنية التي لا تسطيع تصنيع تلك السلع التي يتم إنتاجها بالتكنولوجيا المتقدمة في قطاع الصناعة الاستخراجية وهذا ما يجعل الدول النامية في دوامة الحاجة للدول المتقدمة من أجل تعويض تخلف منتجاتها لصناعتها التحويلية (الزبيدي، 2016،ص207). فالصناعة في الدول النامية لا تمتلك الإمكانيات المادية والإدارية التي تمكنها من التطور حتى تصل إلى نفس مستوى الصناعات الأجنبية، كما لا تمتلك الإمكانات المادية التي تمكنها من تعويض خسائرها خلال المدة التي تقوم خلالها بتطوير نفسها إذا تركت تواجه المنافسة الأجنبية، فسوف تقضي عليها؛ إذ أشارت الممارسات العملية إلى قيام بعض الشركات متعددة الجنسية في الدول الصناعية بممارسة سياسة الإغراق تجاه الدول النامية، لتقضي على صناعاتها المحلية التي تنتج سلعًا بديله لإنتاجها(السيد،2017،ص137).

المطلب الثالث: مؤشر الانكشاف الاقتصادي: تأتي أهمية الانكشاف الاقتصادي من كونه يعكس الأهمية النسبية للتجارة الخارجية للبلد (بشقيها الواردات والصادرات) إلى الناتج المحلي الإجمالي والعلاقة الاقتصادية مع العالم الخارجي، حيث إن ارتفاع درجة هذا المؤشر تظهر عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتها أو الحصول على حاجتها من السلع والخدمات،

تاريخ قبول النشر/2023/8/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.2

ومن ثم زيادة التبعية الخارجية، فضلًا عن مدى حساسية الاقتصاد المحلي إلى التغيرات الخارجية مثل ارتفاع الأسعار والسياسات المالية والاقتصادية والتجارية للشركاء التجاريين، على الرغم من ذلك يتم احتساب درجة الانكشاف الاقتصادي من خلال الصيغة الآتية (عبد الباسط، 2020،ص106):

$$T = (M + X)/Y * 100$$

حيث إن

T درجة الانكشاف الاقتصادي، M قيمة الواردات X قيمة الصادرات Y قيمة الناتج المحلي الإجمالي

ويمكن بيان درجته بشكل الآتي (محمد وآخرون، 2020،ص210):

إذا كانت درجته أقل من 50 % فإن الدولة تمتاز بحالة من الاستقلالية.

أما إذا كانت درجته بين 50 % إلى 70 % فإن الدولة في مرحلة الانتقالية.

وإذا كانت قيمته أكبر من 70% فإن الدولة في مرحلة التبعية الاقتصادية.

تشير مكونات المعادلة أعلاه (معادلة الانكشاف الاقتصادي) إلى التعامل مع الأوزان النسبية لأهمية التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي؛ إذ إن ارتفاع هذا المؤشر في حدود معينة يعني أن الاقتصاد في اندماج عالٍ مع الأسواق الخارجية، ومن ثم فإنه يكون مكشوفًا للمؤثرات الخارجية، فضلًا عن تدخلات البلدان المتقدمة التي لها أثراً واضحاً في الأسواق العالمية؛ بحكم قدراتها الإنتاجية والمؤسساتية العالية في إدارة الاقتصاد، مما يعني تبعية الاقتصاد إلى الخارج. إلا إن هناك تحفظًا يرد على تطبيق هذا المؤشر على جميع بلدان العالم كون الأدلة لا تنطبق على جميع دول العالم، لاسيما البلدان المتقدمة منها، بعبارة أخرى: إن ارتفاع أو زيادة درجة هذا المؤشر في البلدان المتقدمة صناعيًا لا يعني أنها تابعة للخارج، بل على العكس من ذلك فهو يدل على الاستقلالية؛ لأن اقتصادياتها ترتكز بشكل كبير على قدرتها الإنتاجية مقترنة بمعطيات ذاتية للاقتصاد تدعمها من حيث مستوى الاعتماد التبادلي بين تلك الاقتصاديات وبين الاقتصاد على مستوى الدولي (زكي، 2006،ص90).

هناك جملة من العوامل التي من الممكن أن تؤثر على درجة الانكشاف الاقتصادي (عبد الرحمن، 2022،ص58):

- حجم السوق الداخلي للدولة.
- مستوى التطور الاقتصادي.
- المشاركة في الإنتاج العالمي.
- وبحسب رأي جيفري ساكس فإن الانكشاف الاقتصادي يتم تحديده عن طريق تحديد رسوم الاستيراد والتصدير العالمي، فضلًا عن وجود عمله محلية قابله للتحويل وعدم وجود نظام اشتراكي، ومن المهم التأكيد على أن تكون درجة الانكشاف الاقتصادي قائمة على مبدأ القدرة التنافسية؛ لأن الانكشاف الاقتصادي مطلق غير منظم يعيق عجلة التنمية الاقتصادية ويهدد الأمن الاقتصادي للبلد.
- تخلف هيكل الإنتاج وضعف البنى التحتية

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/8/10
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.2

المبحث الثاني: تحليل مؤشر الانكشاف الاقتصادي وأثره على في الاقتصاد العراقي للمدة [2000-2020]

تمثل الصادرات عنصر مهم من عناصر تدفق الدخل، فهي بمثابة زيادة قوة شرائية جديدة إلى تيار الانفاق الكلي، أي أنها تمثل ذلك الجزء من حجم الناتج المحلي الإجمالي الذي لا يتم استهلاكه أو استخدامه محلياً، أما كونه فائضًا عن حاجة السوق المحلي أو أنه على شكل مواد أولية لا يمكن تصنيعها في السوق المحلية، بسبب الافتقار إلى التكنولوجيا المتقدمة أو الموارد الإنتاجية (قوة عاملة، رؤوس أموال واستثمارات)، وتعد الصادرات المرآة التي تعكس حجم الطاقات الإنتاجية المحلية فضلًا عن توسع قاعدة الإنتاج المحلي، وعاملًا أساسيًا لكشف مؤشر تنوعها، وتؤدي دورًا اساسيًا في تغطية الواردات، وتخفيض عبء الدَيْن الخارجي عبر ما تحصل عليه من عملات أجنبية، وفضلا عن تحقيق التوازن بين العرض والطلب الكلي، وتنشيط الاستثمارات على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية، اجتذاب رؤوس الاموال الأجنبية للعمل في مجال إنتاج سلع التصدير وتوسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق خارجية جديدة أمام المنتجات الوطنية عن طريق المنافسة في الكلفة والجودةُ. أما الواردات فإنها تمثل تسرب جزء من الدخل أو سحب لقوة شرائية من تيار الإنفاق في الداخل إلى الخارج، وتعبر عن البضائع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي والمستهلكة داخل البلد، ويمكن أن يكون لها تأثير كبير في عملية التنمية الاقتصادية في حالة تزويد قطاع الإنتاج المحلي بالمواد الأولية والسلع الوسيطة والمكائن والمعدات التي تمكنها من زيادة الكفاءة الإنتاجية و قدرته التنافسية، وعلى الرغم من كون الواردات تمثل تسربًا من تيار الدخل، إلا إنها في هذه حالة تترك الآثار بعيدة المدى على القطاع الإنتاجي (الجلاب، ص30).

المطلب الأول: السياسة التجارية المتبعة في العراق بعد عام 2003

يمكن تصنيف أدوات السياسة التجارية في العراق وفقا لقرار (54) بالآتي (مسلم وآخرون ،2017،ص410):

1- أدوات كمية:
- المحظورات من التصدير والاستيراد.
- أساليب استحصال التراخيص من السلطات الحكومية لغرض التصدير و الاستيراد.
- الإجراءات الصحية والبيئية ذات الصلة بالتجارة.
- الإجراءات الكمركية.

2- أدوات سعرية تتمثل بالتعريفات الجمركية والرسوم على التصدير والاستيراد، والتقييم الكمركي.

3- حماية الملكية الفردية: يهدف إلى تفعيل المسار الصحيح للتنمية الاقتصادية ويتم تحقيق ذلك من خلال:
- شمول أشباه المواصلات وأنواع النبات بالحماية.
- مطابقة النظام القانوني للبلد بمتطلبات اتفاقية الملكية التجارية ذات الصلة بالتجارة (trips).

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الحادية والعشرون/ العدد 79/ شهر كانون الاول/ سنة 2023
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/8/10
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.2

4- توسع العمل بالمناطق الحرة بهدف:
- إدخال التكنولوجيا المتطورة.
- توسيع الاستثمارات الأجنبية.
- خلق فرص العمل.
- زيادة النقد الأجنبي.

المطلب الثاني: تحليل مؤشر درجة الانكشاف و التركيز السلعي في الاقتصاد العراقي

أولا: درجة الانكشاف الاقتصادي: إن الهدف الرئيس والأساسي من الانفتاح الاقتصادي هو تحقيق أهداف التنمية، وزيادة الرفاهية الاجتماعية حيث تجدر الإشارة إلى إن العراق اعتمد على استراتيجية الانفتاح السريع، حيث شهد الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 حالة من الفوضى بسبب سياسة الإغراق السلعي التي تختلف عن سياسية الانغلاق التي سادت في فترة التسعينات، والتي تمثلت بتدفق السلع من مختلف المنافذ الحدودية مما ترتب على ذلك آثارًا سلبية على الواقع الاقتصادي للبلد، وعلى الناتج المحلي بشكل خاص بسبب ضعف القدرة على التنافس وهذا يعزى إلى كون السلع الأجنبية (المستوردة) تتميز بمقدرة وميزة تنافسية عالية من حيث الجودة والنوعية والكفاءة، فضلًا عن انخفاض تكاليف الإنتاج (خلفة،2019،ص347-348). نلاحظ من الجدول(1) بأن هناك تذبذبات في درجة الانكشاف الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (2000 لغاية 2020) والتي تتراوح من (89% إلى 37%) وهو ما يدل على ارتباط معدل النمو الناتج بتغيرات هيكل التجارة الخارجية، وكذلك حساسية الاقتصاد الوطني اتجاه التغيرات الخارجية، إذ ان درجة الانكشاف الاقتصادي ساهمت فيها بدرجة كبيرة جانب الصادرات خلال المدة الممتدة (2000-2020) حيث بلغت نسبة مساهمة الصادرات إلى حجم الناتج أعلى نسبة لها عام 2016، ويعزى سبب ذلك إلى اعتماد اقتصاد العراق على الصادرات النفطية، في حين بلغت نسبة مساهمة حجم الاستيراد إلى GDP لنفس العام 29.16 % أما درجة الانكشاف الاقتصادي بلغت 55.43 % وهذا يدل على أن الاقتصاد العراقي كان يتجه نحو المرحلة الانتقالية في عام 2016. أما في عام 2005 بلغت درجة الانكشاف الاقتصادي 94% ومعدل النمو 0.30 وهي أعلى نسبة خلال فترة البحث وبحيث أصبح الاقتصاد العراقي في مرحلة التبعية الاقتصادية، وسبب في ذلك يعود إلى زيادة حجم الاستيراد الخارجية التي بلغت قيمتها (23.532) مليون دولاراً حيث كادت تتساوى مع قيمة الصادرات للعام نفسه التي بلغت (23.697)مليون دولاراً، وكذلك تهميش بقية القطاعات (الزراعة والصناعة) مما جعل العراق يعتمد بشكل كامل على الاستيراد. أما بقية نسب المؤشر تتراوح بين الانخفاض والارتفاع، أي بين المرحلة الانتقالية والمرحلة التبعية، والسبب في ذلك يرجع إلى الأوضاع التي يعاني منها البلد وكذلك إلى سوء إدارة الدولة وتفشي الفساد المالي والاداري في جميع القطاعات الاقتصادية، فضلًا عن عدم الاعتماد على استراتيجية التنوع في الاقتصاد(محمد ،2020 ،ص212).

تاريخ قبول النشر/2023/8/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.2

ومن أسباب التباين في درجة الانكشاف الاقتصادي في العراق تعود إلى التباين في الصادرات العراقية بصورة كبيرة، وكذلك يرجع إلى طبيعة الاقتصاد العراقي الريعي الذي يستند بالدرجة الأولى على تصدير النفط الخام وعدم التنوع في هيكل الصادرات العراقية (علي، 2021، ص503).

كما نلاحظ أنه في عام 2020 بلغت درجة الانكشاف الاقتصادي أدنى مستوياتها (37,94) وسبب ذلك يعود إلى انخفاض حجم الاستيراد الخارجي، إذ بلغ (15,39) مليون دولاراً، وزيادة حجم الصادرات إلى (47,89)مليون دولاراً محققا في ذلك معدل نمو سالب - 0.25 سببه انخفاض الصادرات العراقية بسبب تفشي جائحة كورونا في العالم والتي سببت شللًا في التجارة العالمية وفي حركة الاقتصاد العالمي.

جدول(1) يوضح درجة الانكشاف الاقتصادي في العراق للمدة(2000-2020)

السنة	الاستيراد مليار دولاراً	حجم الاستيراد إلى GDP (1)	الصادرات مليار دولاراً	حجم الصادرات إلى GDP (2)	الصادرات النفطية مليار دولاراً	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولاراً	معدل النمو	درجة الانكشاف الاقتصادي (3)
2000	13.21	27.31	20.38	64.81	18.81	48.364	-0.25	69.45
2001	13.12	36.26	12.872	101.92	11.732	36.176	-0.089	71.84
2002	9.817	29.8	12.219	80.34	11.27	32.928	-0.33	66.92
2003	9.934	45.31	9.711	102.29	8.834	21.921	0.67	89.61
2004	21.302	58.15	17.81	119.60	16.15	36.627	0.36	84.94
2005	23.532	47.10	23.697	99.30	21.917	49.954	0.30	94.54
2006	20.892	32.07	29.361	71.15	26.581	65.140	0.36	77.14
2007	21.516	24.21	41.368	52.01	37.708	88.837	0.48	70.78
2008	33	25.07	61.271	53.85	55.311	131.614	-0.15	71.62
2009	38.437	34.42	41.929	91.67	38.139	111.658	0.24	71.97
2010	43.915	31.70	52.483	83.67	47.573	138.517	0.34	69.59
2011	47.803	25.73	83.226	57.43	75.776	185.750	0.17	70.54
2012	59.006	27.06	93.392	63.18	84.402	218.002	0.07	69.90
2013	65.104	27.74	93.066	69.95	84.586	234.638	-0.02	67.41
2014	59.99	26.26	88.112	68.083	79.932	228.416	-0.26	64.83
2015	41.6	24.94	49.40	84.21	44.26	166.774	-0.001	54.56
2016	48.59	29.16	43.77	111.012	39.13	166.602	0.12	55.43
2017	37.57	20.06	60.02	62.59	53.62	187.218	0.21	52.12
2018	36.95	16.25	85.18	43.37	76.14	227.367	0.03	53.71
2019	20.90	8.88	83.10	25.15	74.5	235.097	-0.29	44.23
2020	15.39	9.22	47.89	32.13	41.95	166.757	-0.25	37.94

المصدر: مجموعة البنك الدولي https://www.albankaldawli.org

1- الاعمدة (1.2.3) من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات أعلاه

ثانيا: درجة التركيز السلعي للصادرات: يهدف هذا المؤشر إلى معرفة مدى تركيز الصادرات على سلعة وأحدة أم على مجموعة من السلع، يمكن اعتبار مؤشر التركيز السلعي مقياسًا للتبعية الاقتصادية، وعندما تبلغ نسبة هذا المؤشر في دولة ما أكثر من 60 % فإن اقتصاد تلك الدولة يصبح في وضع لا يسمح له مقاومة أي إجراءات تقوم بها الدول المستوردة، خصوصًا عندما تكون السلعة المصدرة من النوع الذي يغلب عليها طابع التقلبات الحادة في أسعارها كالنفط، مما ينعكس سلباً على

تاريخ قبول النشر/2023/8/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.2

حصيلتها من العملات الأجنبية اللازمة لعملية التنمية. ويمكن قياس درجة التركيز السلعي بالطريقة الآتية: (السواعي، 2010، ص281).

$$\text{درجة التركيز السلعي للصادرات} = \frac{\text{قيمة السلعة المصدرة}}{\text{إجمالي الصادرات}} * 100$$

نلاحظ من الجدول رقم (2) أن الاقتصاد العراقي يرتكز في صادراته على المنتجات النفطية، إذ بلغت درجة التركيز السلعي للمنتجات النفطية (2000-2020)(92%) في عامي (2000و2002) وهي أعلى درجة خلال مدة البحث، وهذا يعني أن الاقتصاد العراقي لا يصدر أي سلعة أخرى إلا بنسبة لا تتجاوز 12% حيث احتلت المنتجات النفطية المرتبة الأولى من بين الصادرات العراقية، كما إنه لا يملك قاعدة إنتاجية متنوعة تنتج ما يحتاجه المجتمع. اما عام 2020 بلغت درجة التركيز السلعي للمنتجات النفطية (87 %) و المنتجات الغير النفطية(السلعية) (12) والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض حجم الصادرات النفطية من 74.5مليار دولاراً في عام 2019 إلى 41.95 مليار دولاراً في عام 2020 وهذا يعني كلما تنوعت مكونات الصادرات كلما تطور هيكلها والعكس صحيح كلما قلت مكونات الصادرات السلعية كلما أصبح الاقتصاد عرضة للمخاطر وعدم القدرة في مواجهة إجراءات الدول المستوردة، وبالأخص عندما تكون السلعة المصدرة هي النفط الذي يعاني من تقلبات حادة في أسعاره.

جدول(2) يوضح درجة التركيز السلعي للصادرات في العراق للمدة(2000-2020)

السنة	الصادرات مليار دولار	الصادرات السلع مليار دولار	الصادرات النفطية مليار دولار	درجة تركيز السلعي للصادرات النفطية (1)	درجة تركيز السلعي للصادرات السلعية (2)
2000	20.38	1.57	18.81	92	7
2001	12.872	1.14	11.732	91	8
2002	12.219	0.949	11.27	92	7
2003	9.711	0.877	8.834	90	9
2004	17.81	1.66	16.15	90	9
2005	23.697	1.78	21.917	92	7
2006	29.361	2.78	26.581	90	9
2007	41.368	3.66	37.708	91	8
2008	61.271	5.96	55.311	90	9
2009	41.929	3.79	38.139	90	9
2010	52.483	4.91	47.573	90	9
2011	83.226	7.45	75.776	91	8
2012	93.392	8.99	84.402	90	9
2013	93.066	8.48	84.586	90	9
2014	88.112	8.18	79.932	90	9
2015	49.40	5.14	44.26	89	10
2016	43.77	4.64	39.13	89	10
2017	60.02	6.4	53.62	89	10
2018	85.18	9.04	76.14	89	10
2019	83.10	8.60	74.5	89	10
2020	47.89	5.94	41.95	87	12

1- **مجموعة البنك الدولي https://www.albankaldawli.org**
2- **الاعمدة (1.2.) من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات أعلاه**

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/8/10
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.2

المبحث الثالث: تحليل نتائج أثر درجة الانكشاف الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2000-2020).

تأتي دراسة النماذج القياسية كجزء مهم ضمن دراسة موضوعات الاقتصاد، إذ إن أهميته تزداد عند تقييم النظرية الاقتصادية، وقد تفسر النظرية وجود علاقة بين متغيرين أو أكثر، لذا فإن دراسة المنهج القياسي لبيان العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية تستخدم بيانات فعلية، إذ يتضمن القياس الاقتصادي جملة من الأساليب الإحصائية والرياضية التي تستخدم في تحليل البيانات الاقتصادية، والهدف من استخدام تلك الأدوات الإحصائية والرياضية للبيانات الاقتصادية هو محاولة إثبات أو عدم إثبات فرضية أو نموذج اقتصادي. أما فيما يتعلق بالمتغيرات المستخدمة للقياس فهي كالآتي:
معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي (rGDP) المقدر بمليارات الدولارات مؤشر الانكشاف الاقتصادي (cop).

المطلب الأول: اختبار سكون السلسلة الزمنية: يمكن تلخيص ذلك لمعرفة السلسلة الزمنية (ساكنة أو غير ساكنة) عندما تتوفر الشروط الآتية (محمد، 2013، ص61):

1- ثبات الأوساط الحسابية عبر الزمن

$$E(Xt)=E(Xt+1)=E(Xt+k)=u$$

2- ثبات التباينات عبر الزمن

$$V(Xt)=E(Xt-Xt+1)2 \ldots\ldots= \ V(Xt+K)=E(Xt+K- E(Xt+K)2=\sigma^2$$

3- التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير يعتمد على الفجوة نفسها

$$=y(k) \ Cov((Xt-Xt+K)=E(Xt-U)(\ (Xt+K-U)=COV(Xt+k,Xt+k+s)$$

يستخدم مفهوم السكون كتعبير عن درجة تكامل السلسلة الزمنية، وذلك بتقدير ما تحتويه على جدور unit root فإذا كانت تحتوي على جدر الوحدة وتم اخذ الفروق الاولى لها فإن هذه السلسلة تعتبر متكاملة من الدرجة الأولى ويرمز لها I(1) ، أما السلاسل الزمنية التي لا تحتوي على جذر وحدة عند المستوى تكون متكاملة من الدرجة صفر I(0) تتراوح درجة تكامل السلاسل الزمنية بين I(0) و I(N) ويعد اختبار جذر الوحدة من الأساليب المهمة والمستخدمة في اختبار السكون والتي تعتمد على الفكرة الآتية (ابراهيم ،2021، ص491).

$$y_t = \rho_{t-1} + \epsilon_t$$

حيث إن : ϵ_t يوزع توزيعًا طبيعيًا بوسط حسابي مساوٍ للصفر وبتباين ثابت و تباين مشترك مساوٍ للصفر($\boldsymbol{\epsilon_t} = (0,\sigma^2)$ ($cov = 0$)، إذا كان p غير معنوي إحصائي يدل هذا على أن السلسلة الزمنية غير ساكنة وتعاني من الانحدار الزائف أو جذر الوحدة، لذا يكون من الضروري معالجة تلك البيانات ومن الطرق المستخدمة في معالجتها هي **اختبار فيلبس - بيرون philips perron** للتأكد من سكون السلاسل الزمنية حيث إن عدم سكون السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية (الصمادي واخرون ،2016، ص217) وعندما تكون السلاسل الزمنية ساكنة فإن ذلك يدل على خلو السلاسل من الانحدار الزائف(الحمداني، بحث منشور في موقع الانترنيت)

تاريخ قبول النشر/2023/8/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.2

اختبار فيلبس - بيرون philips perron اقترح كل من فيلبس وبيرون perron philips عام 1988 طريقة غير معلمية للتخلص آثار الارتباط الذاتي في البواقي وعدم ثبات التباين، ولهذا فإن هذا اختبار يعد أكثر كفاءة من اختبار (ديكي وفولر) الموسع تبعًا لإجراء تعديل معلمي للتباين في النموذج، من خلال تصحيح الارتباط الذاتي في بواقي في معادلة جذر الوحدة مع الأخذ بنظر الاعتبار ملاحظة الأخطاء المرتبطة، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية (BREITUNG,1989,p201) ويتم إجراء هذا الاختبار بأربع خطوات:

1- تقدير النمإذج الثلاثة الأساسية لاختبار ديكي وفولر (الغالبي و اخرون، 2016،ص33):

النموذج الأول بدون حد ثابت أو اتجاه زمني

$$\Delta y_t = \rho y_{t-1} + \varepsilon_t$$

النموذج الثاني بحد ثابت و بدون اتجاه زمني

$$\Delta y_t = \rho y_{t-1} + c + \varepsilon_t$$

النموذج الثالث بحد ثابت وبدون اتجاه زمني

$$\Delta y_t = \rho y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t$$

2- تقدير تباين المسمى بقصير الأجل $\sigma^2 = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} e_t^2$ حيث ان e تمثل الباقي المقدر.

3- تقدير معامل التصحيح s_t^2 المسمى بالتباين طويل الأمد المحدد انطلاقا من بنية التباينات المشتركة لبواقي النمإذج المقدرة مسبقا حيث(صقر ،2017،ص12)

$$s_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{n}(1 - \frac{i}{t-1})\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} e_t e_{t-1}$$

من أجل تقدير هذا التباين الطويل الأجل، من الضروري تعريف عدد التأخيرات ((l) المقدرة بدالة عدد المشاهدات الكلي.(n)

- ويمكن احتساب قيمة فيلبس وبيرون وفقًا للصيغة الآتية:

$$ppt_{\emptyset} = \sqrt{k}\frac{(\emptyset - 1)}{\sigma_{\emptyset 1}} + \frac{n(1-k)\sigma_{\emptyset 1}}{\sqrt{k}}$$

حيث ان $k = \frac{\sigma^2}{s_t^2}$

ووفقًا لاختبار(P.P) يتم مقارنة القيمة المقدرة(a) مع القيم الجدولية وبنفس طريقة اختبار (ADF) والجدير بالإشارة إلى أن اختبار(P.P)**يتميز بأنه لديه قدرة اختبارية إحصائية أفضل** وأدق من اختبار (ADF)لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرا ، وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختبار مع (ADF)، يعتمد اختبار(P.P) على القيم الجدولية (سلطان وآخرون، 2019،ص162)

المطلب الثاني: التكامل المشترك لجوهانسون: إن اختبار جوهانسون يعد أحد الاختبارات التي تحاول ربط مفهوم النظرية الاقتصادية بالخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية، ويمكن توضيح

تاريخ قبول النشر/2023/8/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.2

الفكرة الأساسية من الاختبار من خلال ربط مفهوم التكامل المشترك بمفهوم النظرية الاقتصادية عندما تكون هناك علاقة توازنية طويلة الأجل، وبموجب هذا الاختبار فأن المتغيرات الاقتصادية تفترض وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما، ولا يمكن للمتغيرات أن تباعد بعضها عن البعض أما في الأجل القصير يمكن التباعد بين المتغيرات **(جواد ، ،2019،ص349)**، ويعتمد اختبار جوهانسون على طريقتين(Johansen ،1998، p231) هما:

1- اختبار الأثر(TRACE TEST) يأخذ الصيغة الرياضية الآتية

$$\lambda_{\text{trace(r)}} = -\text{T}\sum_{\text{i=r+1}}^{\text{n}} \text{in}(1-\lambda_{\text{r+1}})$$

2- اختبار القيمة العظمى(max)ويأخذ الصيغة الرياضية الآتية

$$\lambda_{\text{max r}}(\text{r},\text{r}+1) = -\text{Tin}(1-\lambda_{\text{r+1}})$$

بموجب اختبار الأثر(TRACE TEST)يتم اختبار فرضية العدم مقابل فرضية البديلة، اما اختبار القيمة العظمى (max) يتم اختبار فرضية العدم بان عدد المتجهات التكامل (n=r) مقارنة بفرضية البديلة بان عدد متجهات التكامل (n=r+1) وان التكامل المشترك يتم عمله بعد اجراء اختبار سكون السلسلة الزمنية (P19,2009,,Anderson)

المطلب الثالث: سببية كرانجر: ينطلق هذه الاختبار من فكرة انه إذا كان لدينا المتغيرين هما x وy فإن اختبار كغرانجر يبدا بالتساؤل عما إذا كان x سوف يؤثر في y او ان y ستؤثر x لهذا فإن اختبار السببية كرانجر تعتمد على الصيغة الآتية :

$$y = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{m} \alpha_{i1}\, y_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \alpha_{i2}\, x_{t-1} + \varepsilon_1$$

او

$$x = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{h} \alpha_{i1}\, x_{t-1} + \sum_{i=1}^{k} \alpha_{i2}\, y_{t-1} + \varepsilon_1$$

لذا يمكن التميز بين الحالات الآتية

1- باتجاه وأحد تتحقق عندما تكون العلاقة السببية باتجاه وأحد فقط إذا كان x تؤثر في y او بالعكس.

2- باتجاهين تتحقق عندما تكون العلاقة السببية باتجاهين إذا كان x تؤثر في y او y تؤثر x.

3- الاستقلالية تحقق عندما لا تكون هناك اي علاقة بين المتغيرين.

تاريخ قبول النشر/2023/8/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.2

المطلب الرابع: اختبار متجه الانحدار الذاتي [var]: قبل تحليل أنموذج var لابد من معرفة مدة الابطاء المثلى التي تحمل اقل قيمة معيارية بالاعتماد على المعايير الاتية (جواد، 2016، ص136):

1-معيار اكايك والذي يأخذ الصيغة الآتية

$$AIC = ln\left[\sum \epsilon\right] + \frac{2k^2p}{T}$$

2-معيار هاتان – كوين

$$HQ = Ln\left[\sum \in\right] + \frac{2logT}{T}k^2p$$

3-معيار سكوارز

$$SC = Ln\left[\sum \in\right] + \frac{K^2plog(T)}{T}$$

اذ ان K تمثل عدد المتغيرات

T عدد المشاهدات

Pعدد الفجوات الزمنية

$\sum \in$ مصفوفة التباين والتباين المشترك للبواقي

فمتجه الانحدار الذاتي يوضح العلاقة الخطية بين المتغيرات (K من المتغيرات الداخلية) في العينة المختارة مقاسة ضمن الفترة الزمنية نفسها (T=1,2,3000000T)، مجموعة المتغيرات سيتم وضعها في متجه (Y) و أبعاده (K^X1)، اذ ان عناصر هذا المتجه في مجموعة متغيرات Y_u ويمكن تمثيل متجه الانحدار الذاتي من الرتبة(p)، ويسمى متجه الانحدار الذاتي بارتداد زمني مقداره(P)بالصيغة الآتية(الصفاوي،2008،ص21):

$$\gamma_t = c + A_1Y_{t-1} + A_2Y_{t-1} + 000000 + A_PY_{P-1} + E$$

المطلب الثاني: تفسير النتائج القياسية لأثر درجة الانكشاف الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي في العراق للمدة [2000-2020]

أولا: اختبار سكون السلسلة الزمنية: نلاحظ من الجدول أدناه أن السلاسل الأصلية ساكنة لمتغير معدل النمو الاقتصادي عند المستوى، لذا فإن السلسلة الزمنية متكاملة من الدرجة الصفرية؛ أما بخصوص درجة الانكشاف كانت غير ساكنة، لهذا تم إجراء اختبار (جذر الوحدة) بالفروق الأولى (First-difference) للسلسلة الأصلية، فتبين أن المتغير (درجة الانكشاف الاقتصادي) قد سكن عند مستوى معنوي (5%)، وعليه فإن السلسلة الزمنية للمتغير متكاملة (Cointegration) من الدرجة الأولى I(1) بوجود ثابت.

تاريخ قبول النشر/2023/8/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.2

جدول رقم (3): نتائج اختبار السكون السلسلة الزمنية

المتغير الاول: معدل النمو الاقتصاد (ساكن عند المستوى 5%)

Null Hypothesis: RGDP has a unit root				
Exogenous: Constant				
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	**Prob.***
Phillips-Perron test statistic			**-3.058012**	**0.0474**
Test critical values:	**1% level**		**-3.831511**	
	5% level		**-3.029970**	
	10% level		**-2.655194**	

ثانيا : متغير درجة الانكشاف الاقتصادي (لم يكن ساكنا عند المستوى 5%)

Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	**Prob.***
Phillips-Perron test statistic			**-0.251680**	**0.9163**
Test critical values:	**1% level**		**-3.808546**	
	5% level		**-3.020686**	
	10% level		**-2.650413**	

Null Hypothesis: COP has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	**Prob.***
Phillips-Perron test statistic			**-2.392857**	**0.3715**
Test critical values:	**1% level**		**-4.498307**	
	5% level		**-3.658446**	
	10% level		**-3.268973**	

درجة الانكشاف الاقتصادي يكون ساكنا عند الفرق الاول 5%

Null Hypothesis: D(COP) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	**Prob.***
Phillips-Perron test statistic			**-5.317319**	**0.0004**
Test critical values:	**1% level**		**-3.831511**	
	5% level		**-3.029970**	
	10% level		**-2.655194**	

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج افيوز 9

ثانيـا: التكامـل المشـترك: نلاحظ من الجدول(4) إن نتائج اختبار (جوهانسون) تشير إلى وجود متجه واحد للتكامل المشترك عند مستوى 5%، وذلك حسب اختبار الأثر(TRACE TEST) ومن ثم نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك، أما اختبار القيمة العظمى (max) لجوهانسون يشير إلى وجود متجه واحد للتكامل المشترك عند مستوى معنوي 5% الأمر الذي يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وهذا يعني عدم وجود الانحدار الزائف لسكون السلسلة الزمنية ووجود التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة.

تاريخ قبول النشر/2023/8/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.2

جدول (4) نتائج التكامل المشترك

Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: GDP COP				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.658988	19.39044	15.49471	0.0123
At most 1	0.001409	0.025384	3.841466	0.8733
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.658988	19.36505	14.26460	0.0072
At most 1	0.001409	0.025384	3.841466	0.8733

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج افيوز9

ثالثا، اختبار سببية كرانجر. نلاحظ من الجدول رقم (5) بأن هناك علاقة سببية بين متغيرات البحث وباتجاه واحد بين درجة الانكشاف الاقتصادي ومعدل النمو الاقتصادي.

جدول(5) اختبار سببية كرانجر

Pairwise Granger Causality Tests			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
COP does not Granger Cause RGDP	18	5.04841	0.0239
RGDP does not Granger Cause COP		0.17741	0.8394

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج افيوز9

رابعا/ اختبار متجه الانحدار الذاتي.

جدول رقم (6) قيم المعايير (, AIC sc, HQ)

Lag	AIC	HQ	SC
0	7.722180	7.820205	7.731923
1	6.234920*	6.528996*	6.264152*
2	6.407869	6.897995	6.456589
3	6.463613	7.149788	6.531820

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج افيوز9

نلاحظ من الجدول (6) أن عدد مدد الإبطاء هي مدة واحدة بالاعتماد على معيار(أكايك) الذي يحتوي على أقل قيمة عند مدة الإبطاء الأولى، ولمعرفة ما إذا كان النموذج المقدر يحقق شرط السكون؛ وذلك بالاستعانة بالشكل البياني الآتي:

تاريخ قبول النشر/2023/8/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.2

الشكل رقم (1)

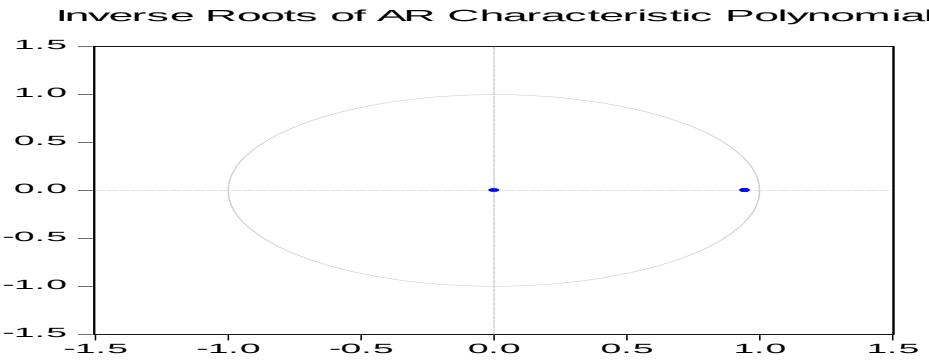

نلاحظ من الشكل (1) بأن المعاملات أصغر من واحد و تقع جميع الجذور داخل الدائرة الواحدة؛ مما يعني خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين.

نلاحظ من الجدول رقم (7) أن متغير درجة الانكشاف الاقتصادي له تأثير سلبي على معدل النمو الاقتصادي؛ أي إن الزيادة في درجة الانكشاف بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بمقدار-4.761186 وكانت القدرة التفسيرية للنموذج R-squared هي0.688915 أما قيمةF فكانت 17.71641.

جدول (7) نتائج اختبار متجه الانحدار الذاتي(var)

Vector Autoregression Estimates	
Date: 08/09/23 Time: 01:11	
Sample (adjusted): 2002 2020	
Included observations: 19 after adjustments	
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]	
	COP
RGDP(-1)	-4.761186
	(9.16304)
	[-0.51961]
COP(-1)	1.001871
	(0.19504)
	[5.13666]
C	-1.362691
	(12.8089)
	[-0.10639]
R-squared	0.688915
Adj. R-squared	0.650029
Sum sq. resids	1187.658
S.E. equation	8.615605
F-statistic	17.71641
Log likelihood	-66.24518
Akaike AIC	7.288967
Schwarz SC	7.438089
Mean dependent	66.10526
S.D. dependent	14.56363

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج افيوز9

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/8/10
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.2

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات: من أجل إثبات صحة الفرضية أو نفيها تم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات وهي:

1- إن من أسباب التذبذبات الحاصلة في درجة الانكشاف الاقتصادي في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث تعزى إلى اعتماد العراق على استراتيجية الانفتاح السريع بعد عام 2003 مما سبب حالة من الفوضى بسبب سياسة الإغراق السلعي التي تختلف عن سياسية الانغلاق التي سادت في فترة التسعينات.

2- نلاحظ من خلال اختبار سكون السلسلة الزمنية بأن المتغير التابع المتمثل بمعدل النمو الاقتصادي قد سكن عند المستوى؛ وعلية فإنه متكامل من الدرجة الصفرية، بينما متغير درجة الانكشاف الاقتصادي قد سكن عند الفرق الأول؛ لذا فإنه متكامل من الدرجة الأولى.

3- حسب اختبار انموذج متجه الانحدار الذاتي تبين أن هناك علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ودرجة الانكشاف الاقتصادي .

4- بين اختبار التكامل المشترك بأن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين درجة الانكشاف ومعدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي.

5- بينت نتائج التحليل القياسي أن النمو الاقتصادي المقاس بالتغير المتمثل بحجم الناتج المحلي الإجمالي يتحدد بمتغير (درجة الانكشاف الاقتصادي) بفترة إبطاء معينة والتي تفسر بما يقدر بـ(0.688915%) من التغيرات الحاصلة في معدل النمو الاقتصادي.

6- يشير اختبار (كرانجر) إلى علاقة سببية بين متغيرات البحث و باتجاه واحد

ثانيًا: التوصيات

1- ضرورة العمل على تقليل درجة الانكشاف الاقتصادي إلى درجات مقبولة محليًا وعالميًا؛ بهدف التقليل من التبعية التجارية تجاه اقتصاديات العالم.

2- تبني سياسة انكشاف تسمح في استيرادات السلع الرأسمالية والإنتاجية وكذلك تساهم في نقل التكنولوجيا وتحسن مستوى أداء عوامل الإنتاج التي تساهم في زيادة حجم الناتج وبالتالي زيادة معدل النمو.

3- العمل على تنويع مصادر الحصول على الإيرادات العامة وتحديد الاستيراد بما يخدم الناتج المحلي من خلال تحسين البنية التحتية للقطاعات الاقتصادية وتطويرها وإلزام القطاع المصرفي بدعم الأنشطة المنتجة والصناعات الموجهة نحو التصدير.

4- فسح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية التي من شأنها تطوير القطاعات الاقتصادية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتأمين إنتاج المزيد من السلع والخدمات.

5- تبني سياسة تجارية من خلال ضبط حركة الاستيراد بما يخدم الواقع الاقتصادي العراقي وكذلك إعادة هيكلية الصادرات العراقية وتقليل الاعتماد على المورد النفطي ومنتجاته.

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/8/10
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.2

المصادر Reerence

اولا: الكتب

1- ابراهيم العيسوى، التنمية في عالم المتغير، دار الشروق، ط1، 2000.
2- جميل محمد خالد، اساسيات الاقتصاد الدولي، الاكاديميون للنشر، الاردن، عمان، 2014.
3- -خالد محمود السواعً، التجارة الدولّة النظرّة وتطبّيقاتها، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحدٌث، اربد الاردن، 2010 .
4- هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي، دار النشر الشارقة، 2010.
5- السيد محمد احمد السريتي و احمد فتحي خليل، الاقتصاد الدولي، ط1،دار فاروس العلمي، 2017.
6- محمد **عبد العزيز عجميه وآخرون، التنمية الاقتصادية ،دار النشر طريق العلم، ٢٠٠٨.**

ثانيا : رسائل

1- ميثم خضير جواد، السياسة المالية في ظل الصدمات النفطية (العراق و السعودية حالة دراسية)، رسالة ماجستير، مقدمة إلى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة كربلاء، 2016

ثالثا: البحوث المنشورة

1- احمد سلطان محمد، منهجية التكامل المشترك لتقدير دالة الاستثمار في العراق، مجلة ديإلى للعلوم الصرفة، لمجلد 9، العدد 4، 2013.
2- رسل جواد محمد و خطاب سعيد، الانعكاسات الجيوبولتيكية لمشكلة التبعية الاقتصادية باستعمال مؤشرات كمية في العراق (2003-2018)، مجلة ادأب الفراهيدي، المجلد12، العدد42، 2020.
3- السيد فرج سعيد صقر، تقدير دالة الاستهالك الكلي في ليبيا خلال المدة 2014-1974باستخدام تحليل التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ(ECM)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة، جامعة دمياط، 2017.
4- سلطان جاسم سلطان و اخرون، قياس وتحليل أثر القطاع السياحي في النمو الاقتصادي نموذجا اسبأنيا واليونان، مجلة الإدارة و الاقتصاد، المجلد الرابع، العدد 16، 2019.
5- سحاب الصمادي وأحمد ملاوي، أثر الضرائب الحكومية على أداء بورصة عمان، المنارة، المجلد 22، العدد 2، 2016.
6- صلاح زوير جلاب، واقع ومشكلات التجارة الخارجية في العراق للمدة (2003-2012)، مجلة دنانير، العدد6، 2016.
7- صفاء يونس الصفاوي، تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية للنفط، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي)VAR)،المجلة الاقتصادية للعلوم الإحصائية، العدد 14، 2008.
8- عدي طايس ابراهيم و سعد صالح عيسى، قياس اثر الصادرات التركية على معدل النمو في العراق، مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية، جامعة تكريت المجلد 17، العدد54، 2021.

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/8/10
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.2

9-عبد الباسط عبد الصمد علية، تشخيص درجة الانكشاف الاقتصادي في الجزائر في ظل الازمات النفطية، مركز عبد الحفيظ بو الصوف، 2020.
10-عبد الحسين جليل الغالبي و محمد عوده عبود، دراسة تحليلية لكفاءة سوق العراق لأوراق المالية، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية ، 2016.
11-ميثم خضير جواد، تقييم الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 15، العدد2019،2019،59.
12-نشوى عبد الحميد التطاوى واخرون، مؤشرات التبعية الاقتصادية والغذائية ألهم محاصيل الحبوب في مصر، مجلة الاسكندرية للتبادل العلمي، مجلد43 العدد 1 ، 2022.
13-لوجين عارف علي و عبد الرزاق حمد حسين ، أثر الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي في العراق (2004-2019)، المجلة تكريت للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 17، العدد 56، 2021.
14-محمد ناجي محمد، تحليل بعض مؤشرات التبعية في الاقتصاد العراقي ،مجلة الإدارة و الاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد الخامس، العدد عشرون،2016.
15- مزارشي فتيحة و عمارى عمار، أثر السياسة النقدية على المستوى المعيشي في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المالية و المصرفية، المجلد 4، العدد1، 2018 .
16- مسعد نوري عطاالله الحمداني، العلاقة السببية بين التداول النقدي والناتج المحلي الإجمالي في الأردن للمدة، بحث منشور على موقع الانترنيت.
17- مهدي سهر الجبوري و اخرون، نمذجة وتحليل بعض دوال الاقتصاد الكلي في العراق، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد 24، 2019.

ثالثا ،تقارير

1- مجموعة البنك الدولي https://www.albankaldawli.org

رابعا، المصادر الانكليزية

1- Johansen,Statistical Analysis of Cointegrating Vectors. Journal of Economic Dynamics and Control ,1998..
2 -Göran Anderson, Johanesn cointegration analysis of american and europpenn stock market indices , Master Thesis in Finance – Ma□